

هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي

محمد إبراهيم السقا

قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت - الكويت
(قدم للنشر في ١٤٢٨/١/٢هـ وقبل للنشر في ١٤٢٨/٢/١٧هـ)

المستخلص. تهدف هذه الورقة إلى تحليل الكفاءة الفنية للجهاز المصرفي بدولة الكويت مقارنة بالأجهزة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، للوقوف على القدرة التنافسية لهذا الجهاز في مواجهة باقي دول الإقليم، وذلك بهدف تقييم مدى قدرة هذا الجهاز على القيام بالدور المأمول منه إذا ما قررت الكويت التحول إلى مركز مالي إقليمي. وقد استخدمت الدراسة مدخلين لقياس الكفاءة هما: مدخل الإنتاج ومدخل الوساطة المالية. كذلك تم قياس كفاءة الأرباح النسبية للأجهزة المصرفية بدول المجلس. وقد أوضحت النتائج انخفاض مستويات الكفاءة النسبية في المتوسط للجهاز المصرفي بدولة الكويت بالنسبة لباقي دول مجلس التعاون وفقا لكافة مقاييس المخرجات في دوال الكفاءة

الفنية، سواء بالنسبة لمدخل الإنتاج أو الوساطة المالية. كذلك اتضح انخفاض كفاءة الربحية في المتوسط للجهاز المصرفي بدولة الكويت مقارنة بباقي دول مجلس التعاون. من ناحية أخرى اتضح من نتائج الدراسة حول مجموعة بنوك المقارنة، إنه لم يظهر أي من البنوك الكويتية على منحنى الكفاءة الحدودي. وبحساب الربيع الثالث لتحديد أفضل البنوك أداءً في العينة اتضح أن بنكا واحدا فقط هو الذي ظهر بين أفضل (٢٥٪) من بنوك دول مجلس التعاون. وتضع النتائج علامة استفهام حول قدرة الجهاز المصرفي لدولة الكويت على الاضطلاع بدور المركز المالي التقليدي في إقليم دول مجلس التعاون الخليجي. ذلك أنه في ظل الهيكل الحالي لسوق الخدمات المصرفية بدولة الكويت، قد لا يكون الجهاز المصرفي قادرا على لعب دور المركز المالي الإقليمي في مواجهة أجهزة مصرفية إقليمية تفوقه من حيث مستويات الكفاءة المتوسطة.

١. مقدمة

أعلنت الكويت عن تبني مشروع إنشاء مركز مالي إقليمي كأحد خياراتها الاستراتيجية طويلة الأمد، والهادفة إلى تنويع هيكل الناتج والدخل عن طريق إيجاد قيمة مضافة من خلال المعاملات التي تتم بين المركز المالي بالكويت وغير المقيمين على المستويين الإقليمي والدولي. وترتكز فكرة المشروع على ما تتمتع به الكويت من مزايا تتمثل في السمعة الجيدة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وما تتمتع به حاليا من استقرار أمني بعد زوال النظام السابق في العراق، وما تنتهجه من نظام اقتصادي حر ومفتوح للتدفقات الرأسمالية، وعملة قوية ومعدلات منخفضة للتضخم. غير أن إنشاء مركز يقتضي توافر مجموعة من المتطلبات منها متطلبات على مستوى البيئة

الاقتصادية والسياسية الكلية، ومتطلبات قانونية، وبشرية وغيرها. ويتناول هذا البحث أحد تلك المتطلبات والمتمثل ارتفاع الكفاءة النسبية للبنوك الكويتية مقارنة بباقي دول الإقليم.

ويهدف البحث إلى قياس مستويات الكفاءة الفنية وكفاءة الأرباح للبنوك التجارية بدولة الكويت، ومقارنتها بتلك المستويات من الكفاءة المحققة بواسطة البنوك التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وذلك بهدف الوقوف على القدرة التنافسية النسبية للبنوك الكويتية في مواجهة بنوك دول الإقليم الأخرى. ومن خلال النتائج التي يتم التوصل إليها يمكن الحكم على مدى جاهزية الجهاز المصرفي الحالي بدولة الكويت ليكون نواة لمركز مالي إقليمي. وتتعلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن مستويات الكفاءة المحققة بواسطة الجهاز المصرفي لدولة ما تعكس القدرة التنافسية لهذا الجهاز، ومن ثم فإنه كلما ارتفعت مستويات الكفاءة المحققة بواسطة الجهاز المصرفي بدولة الكويت مقارنة بتلك المحققة بواسطة بنوك باقي دول الإقليم، كلما ارتفعت القدرة التنافسية للبنوك المحلية في مواجهة بنوك باقي دول الإقليم، وبالتالي ازدادت فرص نجاح عملية تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي. كذلك فإن ضعف مستويات الكفاءة للجهاز المصرفي بدولة ما يعكس انخفاض مستويات تنافسية البنوك التجارية به، ومن ثم فإنه كلما انخفضت مستويات الكفاءة المحسوبة للجهاز المصرفي بدولة الكويت في مقابل الأجهزة المصرفية للدول الأخرى في المنطقة كلما ضعفت احتمالات نجاح فكرة مشروع المركز المالي بدولة الكويت في ظل الأوضاع الحالية للجهاز المصرفي. ومما لا شك فيه أن كفاءة التكاليف والأرباح تمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمصارف، حيث تسعى الإدارات الرشيدة لتلك المصارف دائماً إلى تدني التكاليف من جانب وتعظيم الأرباح من جانب آخر.

وينبغي الإشارة إلى أن الهدف الأساسي للتحليل في الدراسة يتمثل في تقدير الأداء العام للبنوك بدولة الكويت، مقارنةً بينوك أفضل أداء في المتوسط على مستوى دول مجلس التعاون، وعلى الرغم من إمكانية تقسيم حسابات الكفاءة لمصادرها المختلفة، ولكل بنك على حده، وتحديد مصادر عدم الكفاءة، ومن ثم تحديد سبل دفع مستويات الكفاءة إلى أعلى لكل بنك من البنوك، إلا أن مثل هذا الهدف يعد خارج نطاق الهدف العام للدراسة. إذ إن عملية تقسيم قياسات الكفاءة إلى مصادرها المختلفة بصفة خاصة تقسيم مصادر نقص الكفاءة إلى مكوناتها المختلفة، ليست من أهدافنا الأساسية هنا.

وقد تم قياس مستويات الكفاءة الفنية وكفاءة الأرباح باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (Data Envelopment Analysis)، والذي يمكن من حساب مستويات الكفاءة لبنوك العينة، ثم ترتيب تلك البنوك تنازلياً حسب مستويات الكفاءة. وقد تم قصر عمليات التحليل على البنوك التجارية التقليدية، حيث تم استبعاد كافة البنوك الإسلامية من التحليل، وذلك لاختلاف طبيعة الأنشطة التي تمارسها تلك البنوك عن تلك التي تقوم بها البنوك التقليدية. ويجب الإشارة إلى أن الدراسة لم تتمكن، بسبب قيود البيانات المتاحة والتي مثلت أكبر القيود على الدراسة، من تقييم مستويات الكفاءة لكافة بنوك دول مجلس التعاون في عمليات التحليل، حيث تم قصر عمليات حساب الكفاءة على عينة مكونة من ٤٩ بنكا من بنوك دول مجلس التعاون، وقد ارتكزت عملية اختيار بنوك العينة على مدى توافر البيانات المتاحة خلال المدة من (١٩٩٧-٢٠٠٤م). غير أن ذلك لن يؤثر على مدى اعتمادية نتائج وخلصات الدراسة، لأن بنوك العينة تمثل أكبر وأهم البنوك التجارية بدول مجلس التعاون.

وتنقسم الورقة إلى ثماني أقسام، فبالإضافة إلى المقدمة، فإن الجزء الثاني من الورقة يتناول الدراسات السابقة في مجال حساب كفاءة المؤسسات

المصرفية بدولة الكويت ودول مجلس التعاون. أما الجزء الثالث يناقش مفهوم الكفاءة الفنية بأنواعها المختلفة في المؤسسات المصرفية، أما أسلوب المعالجة فقد تمت مناقشته بالتفصيل في الجزء الرابع. وبالنسبة لنموذج الدراسة المستخدم في عملية التقدير فقد تم عرضه في الجزء الخامس، كذلك يوضح القسم السادس أسس اختيار عينة الدراسة، بينما يتناول الجزء السابع النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة، وأخيرا يعرض الجزء الثامن خلاصة النتائج وأهم التوصيات.

٢. الدراسات السابقة

تعد الدراسات التي حاولت قياس الكفاءة الفنية للبنوك في دول الخليج محدودة بشكل عام. فبالنسبة للكويت قام ليمام (Limam, 2003) بقياس الكفاءة الفنية للبنوك الكويتية باستخدام دالة (Cobb-Douglas) لبناء نموذج لمنحنى حدودي لقياس كفاءة التكاليف للبنوك الكويتية خلال المدة من (١٩٩٤-١٩٩٩م). وقد توصل إلى أن أكبر بنكين وهما البنك الوطني وبنك الخليج قد حققا أعلى درجات الكفاءة بين البنوك الكويتية، وأن البنوك الأخرى يمكن أن تحقق وفرا في مدخلاتها لكي تصل إلى درجات أعلى للكفاءة. وفي دراسة عن الكفاءة الفنية للبنوك الكويتية قام السقا (٢٠٠٢م) باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات لترتيب بنوك العينة حسب مستويات الكفاءة، وقد توصل إلى أن أكبر البنوك الكويتية هي التي تشكل المنحنى الحدودي للكفاءة، وهي نفس النتائج التي توصل إليها (Limam, 2003).

من ناحية أخرى استخدم دارات وآخرون (Darrat et al., 2002)، بيانات عن السنوات (١٩٩٤-١٩٩٧م) لحساب مستويات الكفاءة للبنوك التجارية بدولة الكويت، وذلك باستخدام ثلاث مدخلات هي العمل (عدد العمال) ورأس المال (القيمة الدفترية للأصول الثابتة) والودائع (مجموع الودائع تحت الطلب والودائع

الادخارية)، ومقياسين للمخرجات هما القروض والاستثمارات. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الصغيرة في الكويت، البنك الصناعي والبنك العقاري، هي أكفأ البنوك. من ناحية أخرى توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة الفنية للبنوك أعلى من الكفاءة التخصيصية خلال مدة الدراسة. وهو ما يوحي بأن المصدر الرئيس لعدم الكفاءة بين البنوك الكويتية يعود إلى عوامل رقابية ونظامية (Regulatory) (وليست إدارية). من ناحية أخرى فقد أظهرت النتائج أنه كلما اتجهت البنوك نحو الصغر في الحجم، كلما ارتفعت الكفاءة. ولذلك نجد أن كل من البنكين الصناعي والعقاري يقعان على منحنى الكفاءة الحدودي مرات عديدة وفقا للتقديرات. وتتمثل المشكلة الأساسية في الورقة أنها لم تميز بين البنوك حسب نوعيتها، إذ تم حساب منحنى الكفاءة باستخدام البنوك التجارية جنبا إلى جنب مع البنك الصناعي والبنك العقاري، ومما لا شك فيه أن هناك اختلافا جوهريا في طبيعة النشاط وهيكل المخاطر المحيط بكل نوع من هذه البنوك، وهو ما يلقي ببعض من ظلال الشك حول النتائج، خصوصا تلك المتعلقة بوقوع هذين البنكين على منحنى الكفاءة الحدودي، وهي نتائج لا تتوافق مع ما توصلت إليه دراسات الكفاءة الفنية بشكل عام حيث ترتفع مستويات الكفاءة مع زيادة الحجم. وأخيرا أثبتت الدراسة أن ربحية البنوك ترتبط بشكل طردي مع كفاءة البنوك بدولة الكويت.

أما على مستوى دول مجلس التعاون قام ليمام (Limam, 2003) بتقدير الكفاءة الفنية لـ ٥٢ بنكا من بنوك دول مجلس التعاون باستخدام الأصول المدرة للعوائد والقروض والاستثمارات كمخرجات وكل من الأصول الثابتة والعمل ورأس المال كمدخلات. وقد توصلت الدراسة إلى أن بنوك البحرين والسعودية أكثر كفاءة من بنوك باقي دول المجلس. من ناحية أخرى أشارت النتائج أن الكفاءة تزداد مع زيادة حجم البنك. ويعزو الباحث فروق الكفاءة إلى فروق

العوامل البيئية في دول مجلس التعاون، كما يخلص إلى أن زيادة مستوى المنافسة داخل أسواق تلك الدول سوف يقضي مزيداً من عمليات الاندماج بين مصارف تلك الدول. وتتمثل المشكلة الرئيسية في الدراسة في أنها تعتمد على نقطة زمنية واحدة (عام ١٩٩٩م). وبالرغم من إنه من الممكن تقييم الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام بيانات نقطة زمنية واحدة، إلا أنه لا يمكن الوثوق في النتائج حيث من الممكن أن تتأثر نتائج الدراسة بشكل جوهري نتيجة للظروف السائدة وعوامل البيئة الأخرى في تلك السنة. ويلاحظ بشكل عام أن حسابات الكفاءة باستخدام التحليل التطويقي للبيانات تختلف بشكل واضح من سنة إلى أخرى، ومن ثم فإن نتائج الدراسة لا تمكن من تتبع تطور الكفاءة عبر الزمن، وبناءاً على ذلك لا يمكن الثقة في النتائج التي تم التوصل إليها، إذ أن متابعة الأداء مقاساً بالكفاءة يمكن أن تحدد لنا تطور مستويات الكفاءة عبر الزمن للبنوك محل الدراسة، أي ما إذا كان هناك تحسناً عاماً في مستويات الكفاءة، أو أن هناك تقلباً أو تراجعاً في مستويات الكفاءة، ومن ثم مستويات الكفاءة المتوسطة.

وأخيراً قاما شمس ومولينوكسب (Shams and Molyneuxb, 2003) بحساب جوانب نقص كفاءة التكاليف والأرباح لبنوك دول مجلس التعاون باستخدام بيانات مقطعية لـ ٩٣ بنكاً من بنوك دول مجلس التعاون خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠م) باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية. وتتكون العينة من بنوك تجارية وبنوك متخصصة. وقد توصلت الدراسة إلى فروق نقص كفاءة التكاليف بين دول مجلس التعاون تعد صغيرة نسبياً، حيث تتراوح بين (٨٪-١٠٪)، في الوقت الذي تزداد فيه فروق نقص كفاءة الربحية والتي تراوحت بين (٣٠٪-٣٢٪). كذلك أشارت النتائج إلى أن اندماج البنوك يساعد على تحسين مستويات الكفاءة، حيث تميل التكاليف إلى الانخفاض مع زيادة الحجم، بينما يؤدي ذلك

إلى تخفيض مستويات كفاءة الأرباح. وبالرغم من أهمية نتائج الدراسة إلا أن المشكلة الأساسية تتمثل في عدم تجانس بنوك عينة الدراسة.

٣. مفهوم الكفاءة

تفرق الكتابات في مجال قياس كفاءة المؤسسات المصرفية بين ثلاثة أنواع من الكفاءة هي كفاءة الإيرادات والتكاليف والأرباح.

١,٣. كفاءة الإيرادات

تقيس كفاءة الإيرادات التغيرات في إيرادات البنك، بالنسبة للإيرادات المقدره من عملية إنتاج حزمة من المخرجات بكفاءة البنك أو البنوك التي تحقق أفضل أداء (Best performance)، وذلك في عينة تواجه نفس الظروف الخارجية. ولا يتم قياس هذه الكفاءة بشكل مباشر، وإنما يتم اشتقاقها بشكل غير مباشر من خلال دالة لفجوة الإنتاج تقيس كفاءة الإنتاج. وتتسأ كفاءة الإيرادات عندما يتمكن البنك من تحميل المستهلكين بأسعار أعلى لخدمات ذات جودة مرتفعة وذلك عندما تمكن القوة السوقية للبنك من استقطاع جانب من فائض المستهلك. وتتمثل المشكلة الأساسية في هذا النوع من قياسات الكفاءة في إنه يركز فقط على الوضع المالي الكلي للبنك ولا يأخذ في الاعتبار عوامل ارتفاع التكاليف الناجمة عن تقديم خدمات ذات جودة أعلى.

٢,٣. كفاءة التكاليف

تقيس هذه الكفاءة التغير في التكاليف للبنك بالنسبة للتكاليف المقدره لإنتاج حزمة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل. وتضم دالة الكفاءة أسعار المدخلات وكميات المخرجات والمدخلات الثابتة والمتغيرة. ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى استخدام كمية أكبر من المدخلات، في ظل الأسعار

السائدة لها وكمية المخرجات. وتتميز كفاءة التكاليف بأنها أقل عرضة من كفاءة الإيرادات أو كفاءة الأرباح للعوامل غير الطبيعية، مثل تغيرات معدلات الفائدة السوقية مثلاً. غير أن كفاءة التكاليف تقيس الأداء، أخذاً في الاعتبار ثبات كميات المخرجات عند مستوياتها الحالية، وهو ما قد لا يعبر عن مستويات الكفاءة المثلى والتي ربما تتغير عند مستويات الحجم المختلفة، ويعني ذلك أن البنك الذي قد يبدو أنه يحقق كفاءة تكاليف عند المستويات الحالية للإنتاج، قد يحقق أو قد لا يحقق كفاءة تكاليف عند المستوى الأمثل للمخرجات.

٣.٣. كفاءة الأرباح المعيارية

في بعض الأحوال عندما تقوم البنوك بتقديم خدمات إضافية، أو عندما تقدم خدمات بجودة أعلى ترتفع تكاليف الإنتاج، إلا أن الإيرادات قد تتزايد بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف. ومن ثم فإن النظر إلى كفاءة التكاليف من منطلق تدنية التكاليف، أو تعظيم الإيرادات لا يساعد على التعرف على هدف البنك الأساسي والمتمثل في تعظيم الأرباح، من خلال زيادة الإيرادات وتدنية التكاليف، كما أن الكفاءة الفنية لا تأخذ في الاعتبار المتغيرات التي لا يمكن قياسها مثل جودة المخرجات. وتتم معالجة أوجه الضعف هذه باستخدام مفهوم كفاءة الأرباح. وتقيس كفاءة الأرباح المعيارية للبنك التغير في أرباح البنك بالنسبة للأرباح المقدرة واللازمة لإنتاج حزمة مثلى من المخرجات، والمعبر عنها بأرباح بنك أو بنوك أفضل أداء في عينة الدراسة، والتي تواجه نفس الظروف الخارجية، وتضم أسعار المدخلات المتغيرة، وأسعار المخرجات المتغيرة، والمدخلات والمخرجات. وتعكس كفاءة الأرباح هدف البنك المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات والناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات، ومن ثم فإنها تعكس الهدف الاقتصادي للبنوك بشكل كامل والذي

يتطلب بذل مزيد من الجهد لرفع إيراداته وتخفيض تكاليفه. ويمكن وصف كفاءة الأرباح المعيارية باستخدام مكونات المدخلات والمخرجات، ومن ثم فإن نقص كفاءة الأرباح تعكس نقص الكفاءة الفنية لحزم المدخلات والمخرجات، والتي تتمثل في فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها، ونقص الكفاءة التخصيصية (Allocative)، والتي تعكس فشل البنك في الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات، بما في ذلك الانحرافات عن خطط الإنتاج التي تعظم الأرباح. ويعرف نقص كفاءة الأرباح الفنية بخسارة الأرباح الناجمة عن الفشل في تحقيق خطط الإنتاج الناجمة عن انخفاض مستويات المخرجات، أو ارتفاع مستويات المدخلات. أما نقص كفاءة الأرباح التخصيصية فيعرف بأنه خسارة الأرباح الناجمة عن اختيار حزم المدخلات والمخرجات التي لا تعظم الأرباح في خطط الإنتاج.

وعلى الرغم من أن البنك قد يكون كفاء من الناحية الفنية أو التخصيصية، إلا أن نقص كفاءة الأرباح المعيارية قد تتحقق إذا قام البنك باختيار توليفة الإنتاج غير المناسبة لتعظيم أرباحه. من ناحية أخرى فقد يحقق البنك أداء أفضل في تدنية تكاليفه مقارنة بالبنوك الأخرى، إلا أنه قد يحقق أرباحاً أقل إذا لم يتم باختيار مزيج المخرجات الأمثل. على أن قياس الأرباح غالباً ما يعتمد على القيم الدفترية والتي تختلف نتيجة أسلوب الحساب لكل من، هيكل رأس المال للبنوك المختلفة، والقوة السوقية، والأحوال الاقتصادية الكلية في الأسواق التي تعمل فيها البنوك.

٤,٣ . كفاءة الأرباح البديلة

تقيس كفاءة الأرباح البديلة كفاءة الربحية للبنك أحذا في الاعتبار عوامل البيئة، ومن ثم تعكس كفاءة الربحية جهود إدارة البنك وكذلك عوامل البيئة التي يعمل في إطارها البنك. وتستخدم دالة الأرباح البديلة نفس المتغيرات المستقلة

المستخدمة في دالة الأرباح المعيارية ونفس المتغيرات الخارجية لدالة التكاليف. إلا أنها تختلف عن دالة الأرباح المعيارية في أن كميات الإنتاج تستخدم بدلا من أسعار المخرجات، كما أنها تتغلب على عيوب دالة التكاليف التي لا تدخل الأرباح ضمن المتغيرات المستقلة. وتميل الدراسات التطبيقية إلى استخدام مفهوم كفاءة الأرباح البديلة، أكثر من استخدام كفاءة الأرباح المعيارية، لعدة أسباب، أهمها أن أسعار المدخلات المقاسة قد لا يكون لها علاقة قوية ومباشرة مع الأرباح، بينما نجد أن كميات المخرجات لها علاقة قوية مع الأرباح. أكثر من ذلك فإن الدراسات السابقة تشير إلى أن دالة الأرباح البديلة تتوافق مع بيانات البنوك بشكل أفضل من دالة الأرباح المعيارية.

٤. أسلوب المعالجة

استخدمت الكتابات في مجال كفاءة القطاع المصرفي عدة مداخل لقياس المخرجات، وأن كانت جميعها تؤدي إلى خلاصات متشابهة حول هيكل التكاليف للمؤسسات المالية. ومن المداخل ما يسمى بمدخل الأصول، والذي ينظر إلى البنوك على أنها مؤسسات تستخدم العمل ورأس المال والمودعات لإنتاج أصول تدر دخول (Earning assets). غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن أحد أهم المشكلات التي تواجه البحث في هذا المجال هو تعريف ما هو المقصود بالمخرجات بالنسبة للبنوك، إذ ليس هناك اتفاق بين الكتابات الاقتصادية في هذا المجال حول تعريف كل من المدخلات والمخرجات بالنسبة للبنك التجاري. ومن المعلوم أن قياسات الكفاءة تختلف بصورة واضحة باختلاف طبيعة النموذج المستخدم في الدراسة، وكذلك باختلاف تعريف المدخلات والمخرجات. ولذلك تمثل عملية حساب الكفاءة في حالة المؤسسات المصرفية مشكلة حقيقية، ولعل أوضح جوانب هذه المشكلة يتمثل في ما إذا كانت الخدمة المقدمة للعميل تعد من

المخرجات أو المدخلات في عملية الإنتاج، ومن ثم فإن الخط الفاصل بين المدخلات والمخرجات بمفهومها المعلوم من الناحية الفنية، غير واضح في حالة المؤسسات المصرفية. على سبيل المثال فإن المودعات تعد أحد الخدمات التي تقدمها البنوك للجمهور، وهي من هذا المنطلق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات، بصفة خاصة المودعات ذات القيمة المضافة العالية مثل المودعات الجارية والمودعات بالنقد الأجنبي، حيث تمثل مصدرًا هامًا للعمولات والرسوم. وعلى ذلك يصعب إهمال حقيقة أن تلك المودعات تمثل مخرجات لأنها عبارة عن خدمات يتم شراءها من قبل المودعين ومن ثم تمثل منتجًا يقدم خدمات مالية. إلا أن البنوك لكي تمارس أنشطتها المختلفة، والمتمثلة بصفة أساسية في عملية الإقراض، تستخدم المودعات كأحد المدخلات الأساسية لإنتاج القروض وكذلك لعملية الحصول على الأصول الأخرى المدرة للدخل، ومن ثم يمكن النظر إلى المودعات على أنها أحد المدخلات، ولذلك نجد أن جريليشز (Griliches, 1993) ينظر إلى المودعات على أنها أحد المدخلات الأساسية لإنتاج القروض. ولهذا السبب سوف تستخدم الدراسة عدة نماذج لقياس الكفاءة. وتتبعي الإشارة إلى أنه من الممكن أن تتغير مستويات الكفاءة المحسوبة باختلاف طبيعة النموذج المستخدم، ومجموعة المتغيرات المستخدمة وكذلك التعاريف المستخدمة للمدخلات والمخرجات. لذا وجب التنبيه إلى أنه من الممكن تغير مستويات الكفاءة وعدم استقرارها من سنة إلى أخرى. ويلاحظ بشكل عام من مسح الدراسات المماثلة في هذا المجال تغير مستويات الكفاءة المحسوبة للبنوك مع تغير مجموعة العوامل المؤثرة على الكفاءة، والتي من الممكن أن تختلف بشكل كبير من سنة إلى أخرى.

من ناحية أخرى فإن عمليات قياس الكفاءة الفنية تواجه مشكلة أخرى وهي غياب مقياس واضح ومحدد لأسعار المدخلات المستخدمة في عمليات الإنتاج. وعندما لا تتواجد مثل هذه الأسعار فإن الباحثين عادة ما يقومون بتقريبها أو العمل على إيجاد مقياس مقارب لأسعارها الفعلية. وبشكل عام هناك ٣ مداخل لتعريف المدخلات والمخرجات لحساب الكفاءة في المؤسسات المالية في الكتابات السابقة كالآتي:

المدخل الأول في مدخل الإنتاج، (Production approach)، والذي قدمه شيرمان وجولد (Sherman and Gold, 1985)، والذي ينظر إلى البنوك على أنها مؤسسات تنتج المودعات والقروض. وعادة ما يقوم هذا المدخل بتحديد المدخلات على أنها عدد العمال والإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة. ويوجه نقد أساسي لمدخل الإنتاج يتمثل في أنه يتجاهل تكلفة الفوائد التي تدفعها البنوك ضمن قائمة التكاليف، حيث تعد تكاليف الفائدة أحد النفقات الأساسية لأي بنك وقد تتجاوز (٥٠٪) من نفقاته، وإعطاء اهتمام أكبر لتكلفة العمالة والتكاليف الثابتة والإيجارات في تحديد المدخلات. وهو ما قد يتجاهل طبيعة الوظيفة الأساسية للمؤسسات المصرفية.

المدخل الثاني: مدخل الوساطة، (Intermediation approach) الذي قدمه برجر والهمفري (Berger and Humphrey, 1991)، والذي ينطلق من دور البنوك التقليدي كمؤسسات وساطة مالية، والتي تتولى مهمة تحويل الأصول المالية من الوحدات التي لديها فائض إلى الوحدات التي تعاني من عجز. ومن ثم فإن تكاليف التشغيل وتكاليف الفائدة تمثل مدخلات أساسية لحساب الكفاءة، بينما ينظر إلى الدخل المولد من الفائدة، والقروض، والمودعات والدخول من المصادر الأخرى غير الفوائد على أنها مخرجات. ونظرا للانتقادات الموجهة لمدخل الإنتاج كان مدخل الوساطة هو أكثر المداخل استخداما في التطبيقات

العملية في هذا المجال. ولعل الميزة الأساسية للمدخل أنه يسمح باستخدام المجموعات المختلفة من المودعات والقروض والاستثمارات مع القروض كمدخلات أو كمخرجات.

المدخل الثالث وهو مدخل الأصول، والذي اقترحه سيالي ولندي (Sealey and Lindley, 1977)، وينظر إلى أن الدور الأساسي للمؤسسات المالية على أنها منتجة للقروض، وبالرغم من أن المدخل يعد شكلاً مختلفاً لمدخل الوساطة، إلا أنه يعرف المخرجات على أنه رصيد القروض والأصول الاستثمارية.

ويلاحظ أنه لا يوجد أي إجراء، من الناحية التطبيقية، الذي يمكن من تحديد ما الذي يستخدم كمدخلات والذي يستخدم كمخرجات، الأمر الذي يجعل القضية محل خلاف كبير في مجال هذا النوع من الأبحاث. وبشكل عام فإن مدخل الإنتاج يكون مناسبة عندما ينصب اهتمامنا في قياس كفاءة التكاليف، بينما يفضل استخدام مدخل الوساطة عندما يكون الاهتمام موجه أساساً لدراسة الجدوى الاقتصادية للبنوك.

وتتم القياسات التطبيقية للكفاءة باستخدام نوعين من المداخل هما؛ المداخل العشوائية المعلوماتية القائمة على أساس تحليل الانحدار، أو ما يمكن أن نطلق عليه الأساليب التقليدية، والأساليب غير العشوائية (Nonstochastic) اللامعلوماتية (Nonparametric) القائمة على أساس البرمجة الخطية والذي يعد تحليل تطويق البيانات ((Data Envelopment Analysis (DEA) أكثر هذه العائلة من نماذج البرمجة الخطية فائدة واستخداماً من الناحية التطبيقية.

ويتسم التحليل التقليدي بأنه أكثر شيوعاً وأكثر فهماً وقبولاً، حيث يتم من خلاله توفيق دالة انحدار للبيانات الخاصة بالوحدات الممثلة للعينة، ثم يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدة الإنتاج والدالة المقدره لعينة الوحدات

الإنتاجية مجتمعة، ومن ثم فقد يختلف ترتيب كفاءة الوحدات حسب الصيغة الدالية المختارة. غير أن تحليل الانحدار يكون أكثر مناسبة إذا كان الباحث يرغب في التنبؤ بأداء مجموعة الوحدات ككل في المستقبل، أو إذا ما كانت النتائج ستستخدم لتقييم الأداء خارج نطاق البيانات المتاحة. غير أن أهم عيوب مداخل تحليل الانحدار هو عدم قدرتها على تحديد مصادر نقص الكفاءة (Inefficiency) وكذلك كمية نقص الكفاءة المرتبطة بهذه المصادر المختلفة، ومن ثم فإنه لا يوجد هناك دليل حول طبيعة الأفعال التصحيحية التي يجب أن تتخذها الوحدات التي تعاني من نقص في الكفاءة، على الرغم من كون المتغير التابع يوضح أن هناك نقصاً في الكفاءة.

من ناحية أخرى فقد تم استخدام تحليل تطويق البيانات لأول مرة، حيث يتم الحصول على الكفاءة الفنية للوحدات والتي يطلق عليها وحدات صناعة القرار (Decision making units (DMUs)) من خلال حل مشكلة البرمجة الخطية لكل وحدة صناعة قرار. ويتميز الأسلوب بأنه أسلوب تطبيقي يقلل من الحاجة إلى الفروض والقيود على أساليب التحليل التقليدي لقياسات الكفاءة. وقد تم استخدام الأسلوب أساساً لقياس الكفاءة للوحدات التي لا تهدف إلى الربح والوحدات الحكومية، غير أنه منذ إدخال الأسلوب تم تطويره وتوسيع استخدامه ليشمل الكثير من الوحدات التي تهدف إلى الربح والتي لا تهدف إليه.

وعلى العكس من الأساليب الإحصائية التقليدية القائمة على أساس مداخل النزعة المركزية (Central tendency) حيث يتم تقييم المنتجين وفقاً لمنتج متوسط، فإن تحليل تطويق البيانات يقوم بتقييم كل منتج بالنسبة لأفضل المنتجين، أو ما يطلق عليه الأداء الأفضل (Best practice). وعلى الرغم من أن تحليل تطويق البيانات ليس أفضل الحلول في كافة الأحوال فإن له الكثير من المزايا في بعض الحالات. ويفترض تحليل تطويق البيانات بأنه لا يوجد هناك أخطاء في عملية

القياس (Measurement error)، أو تقلبات عشوائية في قياسات المدخلات والمخرجات، باعتباره أسلوب محدد (Deterministic). حيث يقدم تحليل تطويق البيانات تقييما موضوعيا للكفاءة التشغيلية لعدد من الوحدات المتماثلة بالنسبة إلى بعضها البعض. ويتم اشتقاق الكفاءة التشغيلية من خلال عدد من الوحدات التي تشكل سويا المنحنى الحدودي للأداء (Frontier performance) الذي يطوق كل المشاهدات، حيث تتمتع الوحدات التي تقع على المنحنى الحدودي (Frontier) بالكفاءة في عملية توزيع مدخلاتها وإنتاج مخرجاتها، بينما تعد الوحدات التي لا تقع على المنحنى الحدودي غير كفاءة. وتجدر الإشارة إلى أن الوحدات التي تقع على المنحنى الحدودي تمثل الأداء المحقق وليس الأداء الأمثل (Optimal) بمفهومه النظري. ومن ثم فإن الوحدات التي تقع على المنحنى الحدودي تعكس الأنماط الفعلية لعملية توزيع الموارد والإنتاج وليس الأنماط النظرية المثالية. وبالإضافة إلى تقديمه مقياسا للكفاءة النسبية لكل وحدة فإن تحليل تطويق البيانات يقدم معلومات إضافية مفيدة في التعرف على أداء كل وحدة وفي توجيه هذه الوحدات لتحسين أداءها. وبصفة خاصة فإن تحليل تطويق البيانات يقدم وحدات مناظرة (Peer) لكل وحدة غير كفاءة ومثل هذه الوحدات الكفاءة يمكن أن تكون مفيدة في تحديد أنماط التشغيل الكفاءة والتي يمكن من خلال كشفها لكل الوحدات غير الكفاءة تحسين أداءها.

ويتسم تحليل تطويق البيانات بالعديد من المزايا التي جعلت منه أسلوبا شائعا في عمليات تقييم الكفاءة، وأهم هذه المزايا:

- إنه يمكن من تليخيص أداء كل وحدة في صورة مؤشر أداء واحد للكفاءة.
- إنه يمكن من إدخال المدخلات والمخرجات المتعددة ومن ثم حساب الكفاءة الفنية على أساس بيانات كمية المدخلات والمخرجات فقط، وليس قيمتها،

ومن ثم يتسم بالقدرة على التعامل مع العديد من المدخلات المعبر عنها بوحدات قياس مختلفة، الأمر الذي يجعل هذا النوع من التحليل مناسباً لتحليل كفاءة الوحدات التي تقدم خدمات يصعب تقييمها، على سبيل المثال وحدات الخدمات الحكومية أو الوحدات التي تقدم مخرجات يستحيل تحديد أسعارها.

- إنه يساعد على تحديد سبل تحسين الكفاءة لكل وحدة من الوحدات من خلال تحديد وضع الوحدات غير الكفاءة على منحني الكفاءة.

- إنه يركز على منحني أفضل أداء (Best practice) بدلاً من مجتمع يقوم على أساس النزعات المركزية مثل التحليل التقليدي، حيث يتم مقارنة كل وحدة إنتاج بأكفاً وحدة أو توليفة من الوحدات الكفاءة. وتؤدي المقارنة إلى التعرف على مصادر عدم الكفاءة للوحدات التي تقع على منحني الكفاءة.

- ألا يتطلب صياغة محددة للعلاقة الدالية لدالة الإنتاج أو التكاليف، حيث لا توجد قيود حول الشكل الدالي (Functional form) الذي يربط المدخلات بالمخرجات، حيث يتم تقييم أكثر من دالة ومن ثم فإن التحليل التطويقي يتسم بأنه أكثر مرونة في إبراز الفروق في دالة الإنتاج بين وحدات صناعة القرار.

- إنه يوفر وحدات مناظرة (Peer units) والتي يمكن للوحدات الأخرى النظر إليها لتحسين عملياتها، وهو ما يجعل تحليل تطويق البيانات أداة مفيدة للتقييم وتعديل برامج التنفيذ. ويزيد من أهمية هذا الدور قدرة تحليل تطويق البيانات على إدخال الفروق في المناخ التشغيلي التي لا تقع تحت سيطرة المنشأة، في الاعتبار، مما يمكن من جعل الوحدات متماثلة عند إجراء عمليات المقارنة، ومن ثم يسهل من عملية الاستنتاج حول الصورة العامة لكل وحدة من الوحدات.

من ناحية أخرى فإن النماذج الأساسية للتحليل التطويقي للبيانات تعاني من قيود عدة، وذلك أن أسلوب تحليل تطويق البيانات، مثله مثل أي أسلوب تطويقي

آخر، يقوم على عدد من الفروض المبسطة التي يجب أن نأخذها في الاعتبار عند تفسير نتائج دراسات تحليل تطويق البيانات. وأن نفس الخصائص التي تجعل من الأسلوب أداة قوية للتحليل تنتج العديد من المشكلات، وعلى الباحث أن يأخذ هذه القيود في الاعتبار عندما يقرر ما إذا كان سيستخدم تحليل تطويق البيانات أم لا، وأهم هذه العيوب الآتي:

- بما أن تحليل تطويق البيانات أسلوب لا معلوماتي، فإن عملية اختبار الخصائص الإحصائية للاختبارات تصبح صعبة.
- بما أن الصياغة التقليدية لتحليل تطويق البيانات تقوم على أساس عمل برمجة خطية لكل وحدة من الوحدات التي تشتمل عليها العينة فإن معالجة العينات ضخمة الحجم ينتج مشاكل في عملية الحساب.
- قد يكون هناك مشكلة في صعوبة مزج الأبعاد المختلفة للتحليل بالنسبة لوحدات الإنتاج التي تقوم بأكثر من وظيفة. فمن الممكن أن يؤدي تحليل تطويق البيانات إلى أن تكون الوحدة كفاءة في الوظيفة الأولى وغير كفاءة في الوظيفة الثانية. على سبيل المثال فإن البنك يؤدي عدة وظائف تتمثل في مبيعات الخدمات المالية للعملاء، وفي ذات الوقت تقديم الخدمات المصرفية التقليدية مثل قبول الودائع وإعطاء القروض، ويصعب دراسة كفاءة عمليات البيع وتقديم الخدمات في آن واحد. كذلك يصعب قياس الكفاءة الإنتاجية والربحية للبنك في آن واحد، وعلى أساس أن المدخلات والمخرجات المناسبة لكل بعد غير قابلة للمقارنة، ومن ثم يحتاج الباحث إلى أن يقوم باختبار نموذجين لتحليل تطويق البيانات، الأول للإنتاجية والثاني للربحية.
- لا يمكن تحديد المعنوية الإحصائية للأوزان في تحليل تطويق البيانات مثلما هو الحال بالنسبة لتحليل الانحدار. كذلك ليس هناك عنصر خطأ عشوائي

في النموذج مثلما هو الحال في الانحدار، ومن ثم من الممكن أن يحدث خلط للتقلبات العشوائية مع نقص الكفاءة الممثلة في البيانات.

- أن المعلومات والأوزان التي يتم التوصل إليها لكل وحدة تعد وحيدة، ومن ثم فهي ليست كمعلومات الانحدار التي تطبق على كل الوحدات في العينة، وبالتالي فإن تحليل تطويق البيانات لا يقدم نموذجاً للتنبؤ بأداء الوحدات لسنوات لم تدخل في سلسلة البيانات وهو الأمر الممكن بواسطة الانحدار. كما أن تحليل تطويق البيانات لا يقدم نموذجاً يمكن توسيعه لفترة زمنية خارج نطاق السلسلة الزمنية موضع الدراسة (Out of sample).

- بما أنه أسلوباً محددًا (Deterministic) وليس إحصائياً، فإن تحليل تطويق البيانات يمكن أن يؤدي إلى الحصول على نتائج حساسة لأخطاء القياس. على سبيل المثال إذا ما تمت المغالاة في حسابات المدخلات لوحدة ما أو المخرجات، فمن الممكن أن تصبح الوحدة متطرفة (Outlier) والتي من الممكن أن تؤثر بصورة جوهرية على شكل المنحنى الحدودي (Frontier) وتقلل من درجات الكفاءة التي تحققها الوحدات القريبة. ومن المعلوم أنه في دراسات الانحدار يؤدي وجود متغير الخطأ في عملية التقدير إلى التقليل من أثر هذه المشاهدات المتطرفة (Outliers)، ولكن أسلوب تحليل تطويق البيانات يعطي هذه الوحدات وزناً مساوياً للوزن المعطى للوحدات الأخرى. لذلك كان من الضروري البحث عن مثل هذه الوحدات المتطرفة عند تجميع البيانات.

- إن تحليل تطويق البيانات يقوم بقياس الكفاءة بالنسبة لأفضل أداء بين عينة محددة، وبالتالي فإنه لا يمكن المقارنة بين دراسات مختلفة بسبب أن الفروق في الأداء الأفضل غير معلومة. من ناحية أخرى فإن تحليل تطويق البيانات الذي يتضمن مشاهدات من منطقة، ما أو دولة ما، لا يمكن أن يدلنا عن

كيفية مقارنة المشاهدات مع الأداء الأفضل على المستوى القومي أو على المستوى الدولي.

• إن ترتيبات الكفاءة النسبية حساسة بصورة كبيرة لتوصيف المدخلات والمخرجات وحجم العينة. ذلك أن زيادة حجم العينة سوف يؤدي إلى خفض متوسط درجات الكفاءة، لأن زيادة عدد الوحدات يوفر مجالاً أكبر لتحليل تطويق البيانات لإيجاد شركاء متقاربين في الأداء. وعلى العكس فإنه كلما قل عدد الوحدات بالنسبة لعدد المدخلات والمخرجات فإنه من الممكن أن تتضخم درجات الكفاءة المحققة. من ناحية أخرى فإن زيادة عدد المخرجات والمدخلات في الدراسة بدون زيادة عدد الوحدات يؤدي إلى زيادة درجات الكفاءة في المتوسط. ويرجع ذلك إلى أن عدد الأبعاد التي من الممكن أن تكون فيها الوحدة في وضع فريد (ومن ثم الوضع الذي لا تجد فيها شريك مثيل مقارن) يزداد. وهناك عدة قواعد تتعلق بالحد الأدنى لعدد الوحدات في العينة التي يجب أن تكون، وأحد هذه القواعد هو أن عدد الوحدات في العينة لا بد وأن يكون على الأقل ثلاثة أضعاف مجموع عدد المدخلات والمخرجات الداخلة في الدراسة. ويشير دارات وآخرون (Darrat *et al.*, 2002) إلى أنه لكي يمكن التمييز بين أداء البنوك بشكل أكثر فاعلية، يجب أن يكون حاصل ضرب المدخلات في المخرجات أقل من حجم العينة.

وعلى الرغم من هذه القيود فإن تحليل تطويق البيانات يعد أداة مفيدة في اختبار كفاءة الوحدات بصفة خاصة الوحدات المقدمة للخدمات مثل البنوك وشركات الاستثمار. وذلك إن تحليل تطويق البيانات سيساعد على الحصول على عدد من وحدات المناظرة (Peer) التي يمكن أن توفر أساساً للمقارنة مع الوحدات الأقل كفاءة. كذلك فإن الاستخدام الفعلي للمدخلات والنواتج من

المخرجات للوحدات الكفاءة (أو مزيج من هذه الوحدات التي تتمتع بالكفاءة) يمكن أن يمثل مستوى مستهدف للوحدات الأقل كفاءة، ومن ثم فإن المعلومات الناجمة عن عملية المقارنة يمكن أن تستخدم في تحسين أداء تلك الوحدات. ولا يوجد في الواقع أي أساس نظري لعملية تفضيل استخدام التحليل التطويقي عن تحليل الانحدار أو العكس. فقد توصل الباحثون حول الكفاءة في الصناعات المختلفة باستخدام نفس سلاسل البيانات إلى خلاصات مختلفة حول الأسلوب المفضل لاختبار الكفاءة.

ولقد تزايد استخدام تحليل تطويق البيانات كأسلوب مقبول لتقييم أداء وحدات الإنتاج في كافة القطاعات، بهدف محاولة الوقوف على أفضل أداء (Best practice). ولعل أهم استخدامات تحليل تطويق البيانات هو مقارنة الكفاءة النسبية، وهو أسلوب هام للغاية خاصة إذا ما علمنا أن معظم الوحدات المختلفة كالمدارس والمستشفيات والبنوك وغيرها تتسم بدرجة عالية من التجانس. وفي الكثير من الحالات قد يصعب مقارنة الكفاءة بمعناها التقليدي "نسبة المخرجات إلى المدخلات"، خاصة عندما تتعدد المخرجات لنفس الوحدات من المدخلات وهي أهم مزايا استخدام أسلوب تحليل تطويق البيانات. ومن الواضح إن أهم مزايا التحليل التطويقي هي:

- تحديد أفضل سلوك من بين الوحدات المختلفة.
- تحديد أسوأ سلوك من بين الوحدات المختلفة.
- المساعدة على تحديد المستهدفات لرفع مستويات الكفاءة.
- المساعدة في عملية إعادة توزيع الموارد اللازمة لرفع مستويات الكفاءة.
- مراقبة تغير الكفاءة عبر الزمن.

٥. نموذج الدراسة

تأخذ دالة الإنتاج الحدودي العشوائية (Stochastic frontier function)، بعنصر خطأ مركب والذي يسمح لدالة الإنتاج بأن تتغير بصورة عشوائية الشكل التالي:

$$y_i = x_i \beta + e_i \quad i = 1..N \quad (1)$$

حيث:

y_i = أقصى كمية مخرجات يمكن الحصول عليها من المدخلات x_i

x_i = متجه للمدخلات المستخدمة بواسطة البنك i .

β = متجه المعلومات المطلوب تقديرها.

e_i = الخطأ العشوائي.

أما عنصر الخطأ العشوائي فيتكون من جزأين كالآتي:

$$e_i = v_i - u_i \quad i = 1..N \quad (2)$$

حيث:

v_i = خطأ القياس والعناصر العشوائية الأخرى.

u_i = مكون نقص الكفاءة.

ويضم عنصر الخطأ v_i خطأ القياس وأثر العناصر الأخرى، ويفترض أن

v_i s تمثل متغيرات عشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي يساوي صفراً،

وتباين variance ثابت، أي:

$$v_i \sim \text{iid } N(0, \sigma_v^2) \quad (3)$$

أما المكون u_i فيمثل متغيراً عشوائياً غير سالب يعبر عن نقص الكفاءة

الفنية (Technical inefficiency) في إنتاج البنك، والذي يعبر عن انحراف إنتاج

البنك عن أقصى مستوى ممكن للإنتاج المعبر عنه بمنحنى الكفاءة الحدودي.

ويرجع هذا الانحراف عن منحنى الكفاءة إلى عوامل تحت سيطرة إدارة البنك، في مقابل العناصر التي لا تقع تحت سيطرة إدارة البنك v_i .

وتعطي كفاءة التكاليف المرتكزة على دالة التكاليف معلومات عن مدى قرب (أو بعد) تكاليف بنك ما من تكاليف البنك (أو البنوك) صاحب أفضل أداء، والتي تنتج نفس المخرجات في ظل نفس الظروف. وبمعنى آخر فإن كفاءة التكاليف تعكس وضع بنك ما بالنسبة لمنحنى الكفاءة الحدودي (Cost frontier). ويأخذ منحنى الكفاءة الحدودي العشوائي الصورة التالية:

$$C_i = f(y_i, p_i; \beta) + v_i + u_i \quad i = 1, 2, \dots, N \quad (4)$$

حيث:

$$C_i = \text{تكلفة الإنتاج للبنك } i$$

$$y_i = \text{كمية المخرجات للبنك } i$$

$$p_i = \text{متجه لأسعار المدخلات}$$

$$\beta = \text{متجه المعلومات المطلوب تقديرها}$$

$$v_i = \text{الخطأ العشوائي}$$

$$u_i = \text{أثر نقص الكفاءة غير السالب}$$

ويضاف متغير نقص الكفاءة لأن منحنى الكفاءة الحدودي يمثل أدنى التكاليف، أما الخطأ العشوائي v_i فيمثل أخطاء القياس وغيرها من العناصر العشوائية. أما عناصر عدم الكفاءة فتضم كل من عناصر نقص الكفاءة الفنية (أي استخدام قدر أكبر من المدخلات)، وعدم الكفاءة التخصيصية Allocative inefficiency (أي الفشل في التكيف مع التغيرات في الأسعار النسبية للمدخلات) (Berger and Mester, 1997) وتأخذ دالة التكاليف شكلها الكامل التالي:

$$\ln TC_{it} = a_0 + \sum_{k=1}^n \beta_k \ln(y_{kit}) + \sum_{l=1}^m a_l \ln(p_{lit}) + 0.5 \sum_{k=1}^n \sum_{k=1}^n \beta_{kj} \ln(y_{kit}) \ln(y_{jit}) \quad (5)$$

$$+ 0.5 \sum_{l=1}^m \sum_{k=1}^m a_{lh} \ln(p_{lit}) (p_{hit}) + \sum_{k=1}^n \sum_{k=1}^m \delta_{lk} \ln(y_{kit}) \ln(p_{lit}) + u_{it}$$

حيث:

TC_{it} = التكلفة الكلية.

y_{kit} = مستوى الناتج k .

p_{lit} = سعر المدخلات l .

u_{it} = الخطأ العشوائي.

أما دالة الربح فتأخذ الشكل التالي:

$$\pi_{it} = f(y_{it}, p_{it}, E_{ct}) ; \quad (6)$$

حيث:

π_{it} = ربح البنك i .

E_{ct} = العوامل الخاصة بالدولة المعنية.

وتأخذ الدالة الشكل المفصل الآتي:

$$\ln \pi_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^n \beta_j \ln y_{ijt} + 0.5 \sum_{j=1}^n \sum_{k=1}^n \beta_{jk} \ln y_{ijt} \ln y_{ikt} + \sum_{j=m}^l \beta_j \ln p_{ijt} \quad (7)$$

$$+ 0.5 \sum_{j=m}^l \sum_{j=m}^l \beta_{jk} \ln p_{ijt} \ln p_{ikt} + \sum_{j=1}^n \sum_{j=m}^l \beta_{jk} \ln y_{kjt} \ln p_{ikt} + \sum_{j=1}^n \alpha_j E_j + v_{it}$$

وتأخذ دالة البرمجة الخطية لكفاءة التكاليف الشكل الآتي:

$$\text{Min} \sum_p p_{pj} x_{pj}$$

$$\text{s.t.} \sum_i \lambda_i y_{iq} \geq y_{jq} \quad \forall q \quad (8)$$

$$\sum_i \lambda_i x_{ip} \leq x_{jp} \quad \forall p$$

$$\sum_i \lambda_i = 1; \lambda_i \geq 0; i = 1, \dots, n$$

حيث:

$N =$ عدد البنوك التي تستخدم متجه p للمدخلات $x_i = (x_{i1}, \dots, x_{ip})$

والتي تدفع أسعارا $p_{pj} = (p_{1j}, \dots, p_{ip})$

لإنتاج متجه q للمخرجات $y_i = (y_{i1}, \dots, y_{iq})$

تباع بأسعار $r_i = (r_{i1}, \dots, r_{iq})$;

وتتمثل التكاليف التي تضمن الكفاءة المثلى في $C_j^* = \sum_p p_{pj} x_{pj}^*$ والذي

بالتعريف يقل عن أو يساوي ذلك المستوى المحقق من قبل بنك z ، أي

$C_j = \sum_p p_{pj} x_{pj}$. ويتم حساب كفاءة التكاليف لبنك z أي (CE_j) كالآتي:

$$CE_j = \frac{C_j^*}{C_j} = \frac{\sum_p w_{pj} x_{pj}^*}{\sum_p w_{pj} x_{pj}} \quad (9)$$

حيث $CE_j \leq 100$ والتي تشير إلى المعدل بين أدنى تكاليف (C_j^*) باستخدام

متجه المدخلات (x_j^*) والتكاليف الفعلية (C_j) للبنك z . وتتراوح قيمة الكفاءة من صفر إلى ١٠٠، وتساوي ١٠٠ بالنسبة للبنوك التي تحقق أفضل أداء في العينة.

وتقوم كفاءة الأرباح المعيارية على افتراض وجود منافسة كاملة في كل من

أسواق المخرجات والمدخلات، ومن ثم فإن البنوك ليس لديها القدرة على فرض

أسعار لمخرجاتها. وتأخذ دالة البرمجة الخطية لكفاءة الأرباح الشكل الآتي:

$$\begin{aligned} & \text{Max} \sum_q r_{qj} y_{qj} - \sum_p p_{pj} x_{pj} \\ & \text{s.t.} \sum_i \lambda_i y_{iq} \geq y_{jq} \quad \forall q \\ & \sum_i \lambda_i x_{ip} \leq x_{jp} \quad \forall p \\ & \sum_i \lambda_i = 1; \lambda_i \geq 0; i = 1, \dots, N. \end{aligned} \quad (10)$$

حيث r تمثل أسعار المخرجات التي ينتجها البنك. ويتمثل الحل في الوصول لحساب مستوى المخرجات $y^*_j = (y^*_{j1}, \dots, y^*_{jq})$ وكذلك حساب متجه المدخلات $x^*_j = (x^*_{1j}, \dots, x^*_{jp})$ التي تعظم الأرباح في ظل الأسعار الحالية للمدخلات والمخرجات. ويتم حساب كفاءة الأرباح المعيارية كالآتي:

$$\pi E_j = \frac{\pi_j}{\pi_j^*} = \frac{\sum_q r_{qi} y_{qi} - \sum_q p_{pj} x_{pj}^*}{\sum_q r_{qi} y_{qi}^* - \sum_q p_{pj} x_{pj}^*} \quad (11)$$

بينما تأخذ دالة كفاءة الأرباح البديلة الشكل الآتي:

$$\begin{aligned} & \text{Max } TR - \sum_p p_{pj} x_{pj} \\ & \text{s.t. } \sum_i \lambda_i TR_i \geq TR_j \\ & \sum_i \lambda_i y_{iq} \geq y_{iq} \quad \forall q \\ & \sum_i \lambda_i x_{ip} \geq x_{ip} \quad \forall p \\ & \sum_i \lambda_i = 1; \lambda_i \geq 0; i = 1, \dots, N \end{aligned} \quad (12)$$

٦. عينة الدراسة

استخدمت الدراسة عينة من ٤٩ بنكاً تم اختيارها على أساس توافر البيانات المتاحة خلال المدى الزمني للدراسة وهو الفترة من (١٩٩٧-٢٠٠٤م)، وقد تم استبعاد البنوك التي لم تتوفر عنها سلسلة زمنية متصلة خلال فترة الدراسة بشكل عام، وذلك لضمان اتساق حسابات متوسطات الكفاءة المختلفة. من ناحية أخرى فقد تم استبعاد كافة البنوك غير التجارية، سواء أكانت بنوكاً إسلامية، أو بنوكاً متخصصة مثل البنوك العقارية أو الصناعية... إلخ. وذلك لاختلاف طبيعة الخدمات المقدمة من قبل تلك البنوك عن البنوك التجارية، ومن ثم هياكل

المخاطرة والعوائد، وذلك لضمان اتساق عينة الدراسة من حيث طبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة عليها. وتتوزع بنوك العينة كالاتي: ٧ بنوك بحرينية، و٦ بنوك كويتية، و٦ بنوك عمانية، و٤ بنوك قطرية، و٩ بنوك سعودية، و١٧ بنكا إماراتيا. هذا وقد تم ترميز كل بنك برمز يتكون من الحروف الأولى للدولة ورقم يوضح ترتيب البنك في عينة الدولة التي يتبعها، وذلك حرصا على سمعة تلك البنوك إذا ما أظهرت النتائج عدم كفاءتها.

٧. نتائج الدراسة

نظراً للانتقادات التي توجه إلى عمليات حساب الكفاءة للبنوك بشكل عام، فقد تم استخدام أكثر من مدخل لقياس الكفاءة، وكذلك أكثر من تعريف للمخرجات. من ناحية أخرى فقد تم إهمال فروق مستويات الكفاءة السنوية، وتناول النتائج في إطار المتوسطات المحسوبة لمستويات الكفاءة خلال المدى الزمني للدراسة. ومن ثم وجبت الإشارة إلى أن المستويات المحسوبة من الكفاءة تمثل متوسطات لأداء كافة البنوك بكل دولة من دول مجلس التعاون، وهو ما يعني أن قياسات الكفاءة الخاصة بدولة ما لا تعني أن كل بنك من بنوك الدولة سوف يكون أدائه على نفس المنوال، إذ يختلف أداء البنوك فيما بينها بشكل بيّن وفقاً للآلية المستخدمة لحساب الكفاءة. وأخذاً في الاعتبار أن الهدف الأساسي من الدراسة هو الوقوف على مستويات الكفاءة القطرية، ومن ثم فإن الفروق بين مستويات الكفاءة المحققة لكل بنك من بنوك دول الإقليم تعد غير ذات أهمية في هذا المجال^(١).

(١) للراغبين في الاطلاع على النتائج التفصيلية لكل بنك من بنوك العينة خلال المدة الزمنية للدراسة، يمكنهم الحصول على نسخة إلكترونية على العنوان البريدي للباحث.

ويتم تفسير النتائج في إطار مفهوم الكفاءة الفنية الذي يعني قدرة البنك على إنتاج مجموعة من المخرجات بأدنى حد من المدخلات، في ظل فرض تغير عوائد الحجم Variable returns to scale. وإذا ما كان تقدير الكفاءة لبنك ما (يساوي: ٨٥) فإن ذلك يعني أن البنك ينفق حوالي (١٥٪) من تكاليفه بشكل أكثر من بنوك أفضل أداء. من ناحية أخرى إذا كانت كفاءة الربحية لبنك تساوي ٨٨ مثلاً فإن ذلك يعني أن البنك يحقق (٨٨٪) من الأرباح التي يمكن أن يحققها البنك صاحب أفضل أداء والتي تعمل في ظل نفس الظروف.

وتوضح الجداول (١-٧) نتائج قياسات الكفاءة المتوسطة للأجهزة المصرفية لدول مجلس التعاون خلال فترة الدراسة. وذلك وفقاً للتعريف المختلفة للمدخلات. ومن الجداول يتضح النتائج الآتية:

أولاً: مدخل الإنتاج

توضح الجداول (١-٣) نتائج قياسات الكفاءة للأجهزة المصرفية بدولة الكويت ودول مجلس التعاون وفقاً لمدخل الإنتاج خلال فترة الدراسة. ومن الجداول يتضح الآتي:

- باستخدام القروض كمقياس للمخرجات وترتيب بنوك دول مجلس التعاون حسب متوسط قياسات الكفاءة لها خلال المدى الزمني للدراسة، يتضح من الجدول رقم (١) أن البنوك التجارية بدولة الكويت تحتل المركز الرابع بين دول مجلس التعاون من حيث مستوى الكفاءة الفنية، وذلك بعد بنوك كل من البحرين وقطر وعمان، حيث بلغت مستويات الكفاءة المتوسطة (٧٤,١) وذلك بانحراف معياري قدره (٦,٢).

جدول (١). مدخل الإنتاج (مقياس الناتج القروض).

الدولة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
البحرين	٨٢,٥٥	١٥,٠٧	٦٠,٧٥	١٠٠,٠٠
قطر	٨٠,٦٥	١٥,٦٥	٦١,٥٨	٩٧,١٣
عمان	٧٥,٤٢	١٢,٩٠	٥٧,٧٦	٩٣,٠٥
الكويت	٧٤,١١	٦,٢١	٦٥,٥٢	٨١,٤٦
السعودية	٧٣,٨١	١٥,٥٦	٤٥,٧٠	٩٧,٠٩
الإمارات	٦٨,٣٧	١٧,١٢	٣٥,٤٤	٩٨,٩٩

• وباستخدام الاستثمارات كمقياس للناتج نجد أن الكفاءة النسبية للبنوك التجارية بدولة الكويت تميل نحو الانخفاض بشكل عام، وكما هو موضح بالجدول رقم (٢) بلغ متوسط الكفاءة المحققة للبنوك التجارية بدولة الكويت (٦٦,٦)، بانحراف معياري (٧,٨٥)، وإن كانت تستمر في احتلال المركز الرابع من حيث مستويات الكفاءة بين بنوك دول مجلس التعاون.

جدول (٢). مدخل الإنتاج (مقياس الناتج الاستثمارات).

الدولة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
البحرين	٨٠,٩٧	١٨,٦٨	٦٢,٠٣	١٠٠,٠٠
السعودية	٧٤,٨١	١٢,٨٩	٥٤,٠٦	١٠٠,٠٠
قطر	٦٨,٠٣	١٦,٧٥	٥٢,١٢	٨٨,٧٥
الكويت	٦٦,٥٧	٧,٨٥	٥٦,٠١	٨٠,٠٨
الإمارات	٥٦,٩٤	١٢,٠٥	٤١,٢٤	٨٣,٥٢
عمان	٥٦,٨٦	٩,٣٤	٤٦,٠١	٦٨,٩٩

• غير أنه بجمع القروض والاستثمارات في مقياس واحد للنتائج يميل وضع البنوك التجارية بدولة الكويت إلى التدهور، كما يتضح من الجدول رقم (٣)، حيث تحتل المركز الخامس بين بنوك دول مجلس التعاون، بقيمة متوسطة للكفاءة تبلغ (٥٥,٧) وبانحراف معياري (٤,١١).

جدول (٣). مدخل الإنتاج (مقياس الناتج القروض والاستثمارات).

الدولة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
البحرين	٨٠,٦٥	١٩,٥٧	٥٨,٧٧	١٠٠,٠٠
السعودية	٦٩,٧٧	١٣,٥٥	٤٨,٤١	٩٦,٠٨
قطر	٦٥,٥٠	١٧,٠١	٤٧,١٦	٨٧,٨٢
عمان	٥٩,٠٤	٩,٤٩	٤٦,٤٨	٧٠,٩٥
الكويت	٥٥,٧١	٤,١١	٥٠,٨٤	٦١,٧٨
الإمارات	٥٥,١١	١١,٧٤	٣٩,٣٤	٨٢,٦٦

• وعلى ذلك فإنه في ظل التعريفات المختلفة للمخرجات ووفقاً لمدخل الإنتاج، فإن حسابات مستويات متوسط الكفاءة الفنية لبنوك دول الخليج تشير إلى أن الكفاءة الفنية النسبية للجهاز المصرفي بدولة الكويت تعد أقل من الأجهزة المثيلة بدول مجلس التعاون بشكل عام.

ثانياً: مدخل الوساطة

باستخدام مدخل الوساطة تم استخدام كل من المودعات والديون وأشكال الاقتراض الأخرى ورأس المال والعمل كمدخلات في دالة الكفاءة الفنية، في ظل افتراض تغيير عوائد الحجم. وتوضح الجداول (٤-٦) نتائج قياسات الكفاءة للأجهزة المصرفية بدولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً لهذا المدخل تم التوصل إلى النتائج الآتية.

جدول (٤). مدخل الوساطة (مقياس الناتج القروض).

الدولة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
عمان	٩٣,٧٣	٩,٧٩	٧٤,٢٨	١٠٠,٠٠
الإمارات	٨٧,٣٦	١٥,٧٥	٥١,٢٢	١٠٠,٠٠
قطر	٨٦,٤٣	١٦,٢٤	٦٤,٤٨	١٠٠,٠٠
البحرين	٨٤,٧١	١٢,٦٠	٦٨,٦١	١٠٠,٠٠
الكويت	٧٩,٩٢	٥,٩٤	٧١,٦١	٨٨,٨١
السعودية	٧٧,٩٩	١٥,٥٦	٤٧,٥٥	١٠٠,٠٠

جدول (٥). مدخل الوساطة (مقياس الناتج الاستثمارات).

الدولة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
السعودية	٩٠,٧٨	٤,٠٧	٩٠,٢٥	١٠٠,٠٠
البحرين	٨٦,٦٩	١٠,١٩	٧٢,٦٧	١٠٠,٠٠
الكويت	٧٦,٣٢	٦,٤٢	٨٦,٥١	١٠٠,٠٠
الإمارات	٧٣,٠٨	٢٣,٩٧	٣١,٨٨	١٠٠,٠٠
قطر	٧٠,٨٤	٩,٠٥	٨٠,٣٧	١٠٠,٠٠
عمان	٥٥,٩١	٢٣,٨٨	٤٧,١٢	١٠٠,٠٠

جدول (٦). مدخل الوساطة (مقياس الناتج القروض والاستثمارات).

الدولة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
السعودية	٩٧,٣٠	١,٩٩	٩٤,٠٣	١٠٠,٠٠
البحرين	٩٣,٦١	٨,٦٠	٧٩,٤٦	١٠٠,٠٠
قطر	٩٢,٧٠	٨,٧٨	٨٢,٤٠	١٠٠,٠٠
الإمارات	٩٠,٨٥	١٠,٠٤	٦٣,٠٥	١٠٠,٠٠
الكويت	٨٩,٣٣	٨,٥٤	٧٤,١٩	٩٩,٢٢
عمان	٨٥,٨٦	١٠,٠٤	٧٢,٥٤	١٠٠,٠٠

• باستخدام القروض كمقياس للمخرجات، فإن البنوك التجارية بدولة الكويت تحتل الترتيب الخامس بين دول مجلس التعاون بعد بنوك كل من عمان والإمارات وقطر والبحرين، حيث بلغت الكفاءة المتوسطة (٧٩,٩) وبانحراف معياري قدره (٥,٩).

• وباستخدام الاستثمارات كمقياس للنتائج نجد أن الكفاءة النسبية للبنوك التجارية بدولة الكويت تميل نحو التحسن، حيث تحتل الكويت المركز الثالث بين بنوك دول مجلس التعاون بعد كل من المملكة العربية السعودية والبحرين، كذلك يميل متوسط الكفاءة المحسوب إلى الارتفاع إلى (٧٦,٣)، بانحراف معياري (٦,٤٢).

• غير إنه بجمع القروض والاستثمارات في مقياس واحد للنتائج نجد أن مقياس الكفاءة المتوسط المحقق بواسطة البنوك التجارية الكويتية يرتفع إلى (٨٩,٣)، بانحراف معياري قدره (٨,٥٤)، إلا أن ترتيب الجهاز المصرفي لدولة الكويت يتراجع إلى المركز الخامس بين دول مجلس التعاون بعد كل من السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة على التوالي.

• وبناء على ما سبق فإن مقاييس الكفاءة الفنية وفقا لمدخل الوساطة تشير إلى أن مستويات الكفاءة المحققة بواسطة البنوك التجارية بدولة الكويت تقل بشكل عام عن تلك المحققة بواسطة الجانب الأكبر من البنوك التجارية في دول مجلس التعاون، الأمر الذي يضع علامة استفهام كبيرة حول قدرة الجهاز المصرفي لدولة الكويت على الاضطلاع بمهمة المركز المالي التقليدي في إقليم دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً: كفاءة الربحية

• للتأكد مرة أخرى من النتائج التي تم التوصل إليها أعلاه تم إعادة حساب مستويات كفاءة الربحية المحققة بواسطة البنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة بباقي دول مجلس التعاون. ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج التقدير، ومن الجدول

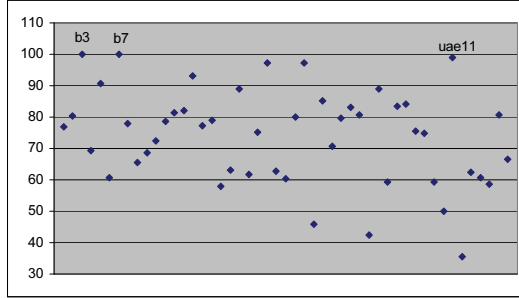
يتضح مرة أخرى ضعف ترتيب الجهاز المصرفي لدولة الكويت في مقابل الأجهزة المصرفية لباقي دول مجلس التعاون، حيث تحتل الترتيب الرابع بين دول المجلس بكفاءة متوسطة، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى ما تم التوصل إليه أعلاه، بأنه في ظل الهيكل الحالي لسوق الخدمات المصرفية بدولة الكويت، قد لا يكون الجهاز المصرفي قادراً على لعب دور المركز المالي الإقليمي في مواجهة أجهزة مصرفية إقليمية تفوقه من حيث مستويات الكفاءة المتوسطة.

جدول (٧). كفاءة الربحية.

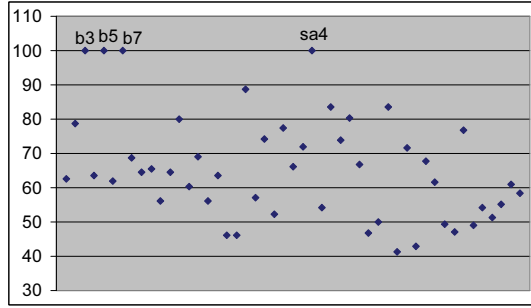
الدولة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
الإمارات	٨١,٨٤	١١,٤٨	٦٤,٠٩	١٠٠,٠٠
عمان	٧٥,٤٩	٢٣,٧٨	٣٤,٣٨	١٠٠,٠٠
السعودية	٧٤,٣٨	١٣,٢٥	٤٦,٨٠	٨٧,٥٢
قطر	٦٨,٨٤	٤,٦٢	٦٣,٤١	٧٤,٠٤
الكويت	٦١,٩٥	٢٢,٩٠	٣٦,٤٧	٨٩,٠٩
البحرين	٥٧,٥٨	١٦,٣٩	٣٧,٨٥	٨٨,٩٧

رابعاً: بنوك المقارنة Peer Groups

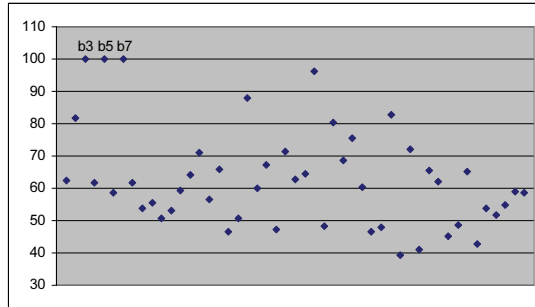
لتحديد بنوك المقارنة، تم إعادة ترتيب البنوك التجارية المستخدمة في العينة وفقاً للتعريفات المختلفة للنتائج، لتحديد مجموعة البنوك التي تشكل المنحنى الحدودي لدول مجلس التعاون، أي المجموعة التي تقع على طوق البيانات، ومن ثم تشكل أكفاً بنوك العينة. وتوضح الأشكال (١-٣) البنوك التي تشكل المنحنى الحدودي للكفاءة حسب التعاريف المختلفة للمخرجات ووفقاً لمدخلي الإنتاج والوساطة المالية، وهي البنوك التي حصلت على مستوى كفاءة يساوي ١٠٠ طوال فترة الدراسة. ويتضح من الأشكال أنه لم يظهر أي بنك من البنوك الكويتية على منحنى الكفاءة الحدودي المتوسط خلال فترة الدراسة، مما يشير مرة أخرى إلى انخفاض الكفاءة النسبية للبنوك التجارية الكويتية بشكل عام مقارنة بالبنوك التجارية لمجموعة دول المقارنة.



مقياس المخرجات: القروض

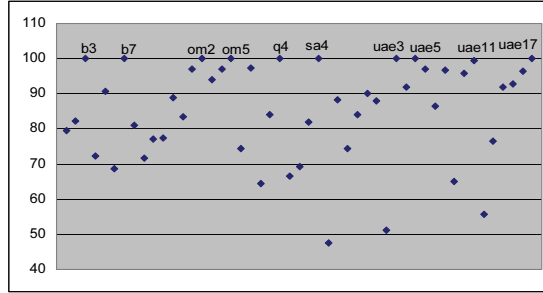


مقياس المخرجات: الاستثمارات

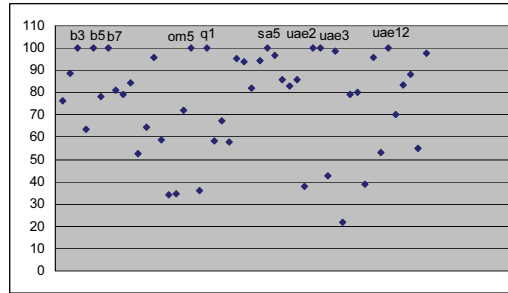


مقياس المخرجات: القروض والاستثمارات

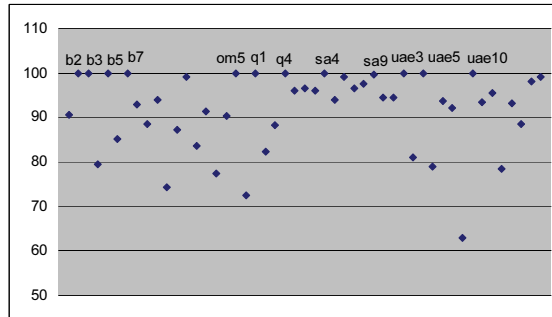
شكل (١). مدخل الإنتاج: بنوك المقارنة.



مقياس المخرجات: القروض

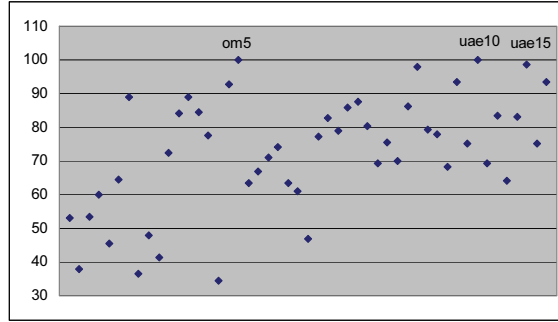


مقياس المخرجات: الاستثمارات



مقياس المخرجات: القروض والاستثمارات

شكل (٢). مدخل الوساطة: بنوك المقارنة.



الشكل (٣). كفاءة الربحية: بنوك المقارنة.

خامسا: البنوك ذات الأداء الأفضل Best-Practice Banks

إن عملية ترتيب البنوك في العينة تقوم على أساس متوسط درجات الكفاءة المحققة بواسطة البنوك في العينة. وهو ما يثير التساؤل، إذا لم تقع أي من البنوك التجارية بدولة الكويت على المنحنى الحدودي للكفاءة، فإن هناك احتمال أن تقع، أو يقع جانب كبير منها بالقرب من هذا المنحنى، وهو ما يعرف في الكتابات الخاصة بالموضوع بالبنوك ذات الأداء الأفضل. ويتم تحديد هذه البنوك من خلال حسابات الربيع Quarile للبنوك العينة، والذي يمكن من ترتيب بنوك العينة حسب أفضل وأسوأ البنوك من حيث الأداء. فإذا كان الهدف هو تحديد أفضل البنوك أداءً يتم حساب الربيع الثالث 3rd quartile، ومن ثم فإن باقي بنوك العينة تمثل البنوك ذات الأداء الأفضل، أما إذا كان الهدف هو تحديد أسوأ البنوك من حيث الأداء فيتم حساب الربيع الأول، ومن ثم فإن باقي البنوك في العينة تحقق أداءً أفضل نسبياً. وحيث إن الدراسة مهتمة أساساً بترتيب البنوك حسب أفضل مستويات الكفاءة، فقد تم حساب الربيع الثالث، لتحديد أفضل (٢٥٪) من بنوك العينة المستخدمة في الدراسة وفقاً لكل نموذج مستخدم. وتوضح الجداول (٨-١٤) أفضل بنوك دول مجلس التعاون أداءً. ويتضح من

الجدول أن بنكا واحدا من البنوك الكويتية هو الذي ظهر ضمن قائمة أفضل البنوك أداء، وهو البنك الوطني الكويتي. فيما عدا ذلك لم تظهر أي من البنوك التجارية الأخرى ضمن قائمة أفضل البنوك أداء. ويعني ذلك أنه فيما عدا هذا البنك تنخفض كفاءة البنوك التجارية الكويتية بشكل عام مقارنة بباقي بنوك دول مجلس التعاون.

جدول (٨). مدخل الإنتاج: البنوك ذات الأداء الأفضل، مقياس المخرجات: القروض.

Unit	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	average	stdev	min	max
b7	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧١,٥٤	٧٠,٤٦	٨٢,٨٧	١٠٠	٩٠,٦١	١٣,٤٧	٧٠,٤٦	١٠٠
b9	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠٠	١٠٠	١٠٠
om2	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٨٣	٧٣,٨٩	٧٠,٦٤	٩٣,٠٥	١٢,٨٦	٧٠,٦٤	١٠٠
q1	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٥,٨١	٤٥,٣١	٨٨,٨٩	٢١,٢٩	٤٥,٣١	١٠٠
q4	٨٤,٥٨	١٠٠	٩٧,٩٦	٩٤,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٧,١٣	٥,٤٣	٨٤,٥٨	١٠٠
sa4	٩٨,٦٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٤,٢٢	٩٣,٢٨	٩٠,٥	١٠٠	٩٧,٠٩	٣,٨٣	٩٠,٥	١٠٠
sa6	٤٩,٠٥	٦١,٧٢	٩٥,٢٢	١٠٠	١٠٠	٩٩,٧٢	٧٥,٢٨	١٠٠	٨٥,١٢	٢٠,٤٤	٤٩,٠٥	١٠٠
sa9	٧٦,٩	٧٩,٣٣	١٠٠	١٠٠	٨٥,٨٤	٨٦,٦٩	٧٩,٨٦	٥٥,٨	٨٣,٠٥	١٤,١٤	٥٥,٨	١٠٠
uae3	١٠٠	١٠٠	٩٩,٧٩	٨٩,٤٦	٨٩,٧	٨٤,٩٢	٦٩,٥٤	٧٨,٠٨	٨٨,٩٤	١١,١٧	٦٩,٥٤	١٠٠
uae5	٩٧,٨٨	١٠٠	١٠٠	٧٨,٧٨	٨٧,٧٨	١٠٠	٣٧,١١	٦٦,٣١	٨٣,٤٨	٢٢,٤٠	٣٧,١١	١٠٠
uae6	٧٥,١	٧٥,٤٩	٩١,٦٣	٦٥,٣٨	٨٧,٩٦	٩٣,٦٥	٩٦,٦٤	٨٨,٢٥	٨٤,٢٦	١٠,٩٧	٦٥,٣٨	٩٦,٦٤
uae11	١٠٠	١٠٠	٩٦,٤٤	١٠٠	٩٧,١٤	٩٩,٢٣	٩٩,٠٩	١٠٠	٩٨,٩٩	١,٤٢	٩٦,٤٤	١٠٠

جدول (٩). مدخل الإنتاج: البنوك ذات الأداء الأفضل، مقياس المخرجات: الاستثمارات.

Unit	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	average	stdev	min	max
b2	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٩,٩٢	٧٩,٨٥	١٠٠	١٠٠	١٩,٢١	٧٨,٦٢	٣٤,٢٠	١٩,٢١	١٠٠
b5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
b9	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
kw8	١٠٠	١٠٠	٦٦,٧٤	٦٧,٨٧	٧٦,٦٧	١٠٠	١٠٠	٢٩,٣٤	٨٠,٠٨	٢٥,٣٦	٢٩,٣٤	١٠٠
q3	١٠٠	٩٨,١٣	١٠٠	٦١,١٧	٦٩,٧٥	٧٤,٩٣	٦٧,٣	٢٢,٤٤	٧٤,٢٢	٢٦,٢٤	٢٢,٤٤	١٠٠
sa1	٨٦,٥٩	٨٢,٥٧	٩٦,٨٢	٦٥,٢٢	٧٣,٨٧	٩١,٨٥	٨٨,٢٤	٣٣,٢٦	٧٧,٣	٢٠,٤٤	٣٣,٢٦	٩٦,٨٢
sa4	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
sa6	٧٦,٩	٧٣,٢	١٠٠	١٠٠	٩٤,٦٨	٧٩,٤١	٨٤,٤	٥٨,٨٣	٨٣,٤٣	١٤,٣٧	٥٨,٨٣	١٠٠
sa7	٨٧,٤٣	٨٧,٨٥	٩٢,٦٢	٦٨,٧٤	٦٨,٥٦	٨١,٤	٧٧,٢٢	٢٦,٧٤	٧٣,٨٢	٢٠,٩٦	٢٦,٧٤	٩٢,٦٢
sa8	٩٩,٧٤	٩٣,٤٨	٩٧,٧٧	٦٩,٣٨	٨١,٨٩	٨٨,٣٧	٨١,٨٢	٢٩,٤٩	٨٠,٢٤	٢٢,٧٧	٢٩,٤٩	٩٩,٧٤
uae11	١٠٠	١٠٠	٩٩,٧١	٦٩,٧٦	٦١,٦٩	٧٨,٣٤	٧٩,١٦	٢٥,٦	٧٦,٧٨	٢٥,٣٨	٢٥,٦	١٠٠

جدول (١٠). مدخل الإنتاج: البنوك ذات الأداء الأفضل، مقياس المخرجات: الاستثمارات والقروض.

Unit	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	average	stdev	min	max
b2	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٩,٩٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٤,٢٥	٨١,٧٧	٣٣,٧٩	٢٤,٢٥	١٠٠
b5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
b7	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
b9	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
om2	٩٧,٠١	٩١,٩	١٠٠	٥٩,٨٤	٧٧,٧١	٦٤,٩٨	٤٧,٥٤	٢٨,٥٨	٧٠,٩٥	٢٥,٣٨	٢٨,٥٨	١٠٠
q1	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٠,١٩	٤٢,٣٨	٨٧,٨٢	٢٣,٠٥	٤٢,٣٨	١٠٠
sa1	٨١,٢٩	٧٧,٠٥	٨٢,٣٨	٦٤,٩٩	٨٠,١٣	٧٦,١٨	٧٥,١٢	٣٢,٨١	٧١,٢٤	١٦,٤٥	٣٢,٨١	٨٢,٣٨
sa4	٧٩,٦٢	٨٩,٠٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٦,٠٨	٧,٦٨	٧٩,٦٢	١٠٠
sa6	٧٠,١١	٦٨,٤١	١٠٠	١٠٠	٩٤,٣	٦٥,٤٢	٥٩,٩٦	٨٥,١	٨٠,٤١	١٦,٣٧	٥٩,٩٦	١٠٠
sa8	٩٦,٣	٩٠,٨	٨٧,١٧	٦٩,٣٨	٨٥,٧٤	٧٥,٩٤	٦٧,٨٢	٣٢,٠٦	٧٥,٦٥	٢٠,٣٢	٣٢,٠٦	٩٦,٣
uae3	١٠٠	١٠٠	٩٩,٧٩	٨٩,٤٦	٨٩,٧	٧٦,٠٩	٤٩,٩٧	٥٦,٣	٨٢,٦٦	١٩,٩٩	٤٩,٩٧	١٠٠
uae5	٩٧,٨٨	١٠٠	١٠٠	٦٩,٢٧	٧١,٧١	٧٩,٥٢	٢٢,١٥	٣٤,٨	٧١,٩٢	٢٩,٦٩	٢٢,١٥	١٠٠

جدول (١١). مدخل الوساطة: البنوك ذات الأداء الأفضل، مقياس المخرجات: القروض.

Unit	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	average	stdev	min	max
b5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
b9	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
om2	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
om5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
q1	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٨,٧١	٩٧,٣٤	٧,٥٣	٧٨,٧١	١٠٠
q4	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
sa4	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
uae3	١٠٠	١٠٠	٩٩,٧٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٩٧	٠,٠٧	٩٩,٧٩	١٠٠
uae5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠
uae11	١٠٠	١٠٠	٩٦,٤٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٥٦	١,٢٦	٩٦,٤٤	١٠٠
uae17	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	.	١٠٠	١٠٠

جدول (١٢). مدخل الوساطة: البنوك ذات الأداء الأفضل، مقياس المخرجات: الاستثمارات.

Unit	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	average	stdev	min	max
b5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
b7	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
kw8	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨١,١٩	١٠٠	٨٥,٤٢	٩٥,٨٣	٧,٨١	٨١,١٩	١٠٠
om5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
q1	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
sa5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
sa6	١٠٠	٩٣	١٠٠	١٠٠	٩٨,٤٢	٨٧,٣٦	٩٤,٧٧	١٠٠	٩٦,٦٩	٤,٦٥	٨٧,٣٦	١٠٠
uae2	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
uae3	١٠٠	١٠٠	٩٩,٧٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٩٧	٠,٠٧	٩٩,٧٩	١٠٠
uae5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨,٥٥	٩١,٢٦	١٠٠	١٠٠	٩٨,٧٣	٣,٠٦	٩١,٢٦	١٠٠
uae12	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
uae17	١٠٠	١٠٠	٩٢,٥٩	١٠٠	١٠٠	٨٩,٣٣	١٠٠	١٠٠	٩٧,٧٤	٤,٢٧	٨٩,٣٣	١٠٠

جدول (١٣). مدخل الوساطة: البنوك ذات الأداء الأفضل، مقياس المخرجات: الاستثمارات والقروض.

Unit	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	average	stdev	min	max
b2	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
b5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
b7	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
b9	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
kw8	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٣,٧٥	٩٩,٢٢	٢,٢١	٩٣,٧٥	١٠٠
om5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
q1	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
sa4	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
sa9	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٧,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٦٥	٠,٩٩	٩٧,٢	١٠٠
uae3	١٠٠	١٠٠	٩٩,٧٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٩٧	٠,٠٧	٩٩,٧٩	١٠٠
uae5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
uae10	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠

جدول (١٤). مدخل الوساطة: البنوك ذات الأداء الأفضل كفاءة الربحية.

Unit	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	average	stdev	min	max
b9	١٠٠	٨٠,٥١	١٠٠	١٠٠	٧٣,٢٦	٥٧,٩٦	١٠٠	١٠٠	٨٨,٩٧	١٦,٤٢	٥٧,٩٦	١٠٠
kw8	٦٥,٩٥	٩٢,٤٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٦,٩٢	٨٥,٥	٩١,٨٩	٨٩,٠٩	١٢,٣٨	٦٥,٩٥	١٠٠
om4	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٣,٩٧	٧٦,٨٩	٩٤,٣٦	٨٧,٧٥	٩٢,٨٧	٨,٩٩	٧٦,٨٩	١٠٠
om5	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠
sa6	٩٠,٩٣	١٠٠	٥٤,٣٥	١٠٠	١٠٠	٨٣,٨٩	٦٩,٣٣	٨٩,٤٣	٨٥,٩٩	١٦,٥١	٥٤,٣٥	١٠٠
sa7	٧٣,١٨	٨١,٣٩	٩٧,٤١	٨٤,٠١	٧٨,٠٧	٨٦,٠٧	١٠٠	١٠٠	٨٧,٥٢	١٠,٣٩	٧٣,١٨	١٠٠
uae3	٧١,٩٢	٧٣,٨١	٧٧,١٩	٧٩,٧١	٨٦,٦٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٦,١٦	١٢,٢٦	٧١,٩٢	١٠٠
uae4	٩٤,٤٢	٩٧,٦٦	٩٩,٠٢	٩٤,٧٥	١٠٠	٩٨,١٩	١٠٠	١٠٠	٩٨,٠١	٢,٢٩	٩٤,٤٢	١٠٠
uae8	٨٨,٥٩	١٠٠	٨٣,١١	٨٨,٨	٩٠,٤٩	١٠٠	٩٦,٠٩	١٠٠	٩٣,٣٩	٦,٥١	٨٣,١١	١٠٠
uae15	١٠٠	١٠٠	٩٣,٠٦	١٠٠	٩٥,٥٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨,٥٨	٢,٧٢	٩٣,٠٦	١٠٠
uae17	٧٤,٣٨	٨٩,٧٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٤,٩٩	٨٨,٥٦	٩٣,٤٦	٩,٠٧	٧٤,٣٨	١٠٠

٨. الخلاصة وأهم التوصيات

حاولت هذه الدراسة قياس مستويات الكفاءة الفنية للجهاز المصرفي بدولة الكويت مقارنة بالأجهزة المصرفية لدول مجلس التعاون، وذلك باستخدام مدخلين لقياس الكفاءة هما مدخل الإنتاج ومدخل الوساطة المالية. كذلك تم قياس كفاءة الأرباح النسبية للأجهزة المصرفية بدول المجلس، وذلك بهدف الوقوف على القدرة التنافسية للجهاز المصرفي بدولة الكويت في مواجهة باقي بنوك إقليم دول المجلس. وقد أوضحت النتائج انخفاض مستويات الكفاءة النسبية في المتوسط للجهاز المصرفي بدولة الكويت بالنسبة لباقي دول مجلس التعاون بكافة مقاييس المخرجات في دوال الكفاءة الفنية، سواء بالنسبة لمدخل الإنتاج أو الوساطة المالية. كذلك اتضح انخفاض كفاءة الربحية في المتوسط للجهاز المصرفي بدولة الكويت مقارنة بباقي دول مجلس التعاون. من ناحية أخرى اتضح من نتائج الدراسة حول مجموعة بنوك المقارنة، أنه لم يظهر أي من البنوك الكويتية على

منحنى الكفاءة الحدودي، أكثر من ذلك فإنه بحساب الربع الثالث لتحديد أفضل البنوك أداءً في العينة اتضح أن بنكا واحدا فقط هو الذي ظهر بين أفضل (٢٥٪) من بنوك دول مجلس التعاون. وتضع النتائج علامة استفهام حول قدرة الجهاز المصرفي لدولة الكويت على الاضطلاع بدور المركز المالي التقليدي في إقليم دول مجلس التعاون الخليجي. ذلك أنه في ظل الهيكل الحالي لسوق الخدمات المصرفية بدولة الكويت، قد لا يكون الجهاز المصرفي قادراً على لعب دور المركز المالي الإقليمي في مواجهة أجهزة مصرفية إقليمية تفوقه من حيث مستويات الكفاءة المتوسطة.

وبما أن مستويات الكفاءة التي تم التوصل إليها تعكس أوضاع كفاءة البنوك في الماضي، فإن تلك المستويات لا تعكس سلوك كفاءة البنوك في المستقبل، أي أنه إذا أثبتت حسابات الكفاءة أن الجهاز المصرفي لدولة ما يعد كفاء فإن ذلك لا يعني أن تلك المستويات سوف تكون على نفس المنوال في المستقبل. وهي نقطة هامة جداً، إذ أنه إذا ما كانت مستويات الكفاءة النسبية المحسوبة للجهاز المصرفي لدولة الكويت منخفضة، وقررت دولة الكويت أن تمضي قدماً في مشروع المركز المالي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة فشل مشروع المركز المالي الإقليمي، بقدر ما يعني أن مشروع المركز المالي الإقليمي لن ينجح بدون تبني برنامج لإعادة هيكلة القطاع المصرفي الحالي لتعزيز قدراته التنافسية، ودفع مستويات كفاءته النسبية وذلك لتحسين فرص نجاح المشروع.

ومما لا شك فيه أن تعزيز القدرات التنافسية للجهاز المصرفي بدولة الكويت يقتضي دعم مناخ المنافسة الحرة للسوق المحلي للخدمات المصرفية، وإزالة كافة أشكال التدخل في قوى السوق، وإطلاق قوى المنافسة بين البنوك، سواء المحلية أو الأجنبية، لتحسين فرص رفع مستويات الخدمة المصرفية بكفاءة وتكلفة منخفضة لتمكين الجهاز المصرفي المحلي من المنافسة على المستوى

الإقليمي. أكثر من ذلك فإن تحسين البيئة التنظيمية والرقابية، واتباع سياسات أكثر تحرراً في منح التراخيص الجديدة للبنوك سواء المحلية أو الأجنبية، لإفساح المجال أمام المصارف المشهود لها بالكفاءة بهدف تدنية الآثار السلبية المحتملة لفتح السوق المحلي للخدمات المصرفية، وتقليل الملكية الحكومية للبنوك العامة، وتحويل المساهمات الحكومية في ملكية الحكومة في البنوك إلى القطاع الخاص، لرفع كفاءة وفعالية إدارات تلك البنوك، وتشجيع البنوك الصغيرة والمتوسطة على الاندماج لخلق كيانات مصرفية ذات مراكز مالية أكثر قوة وقدرة على مواجهة مخاطر العمل المصرفي، وذات قدرة أكبر على مواجهة المنافسة في الأسواق المالية المحلية والخارجية وحث البنوك على إقامة تحالفات مع المؤسسات المالية العالمية للاستفادة من خبرة تلك المؤسسات، كل ذلك سوف يصب في مصلحة مشروع المركز المالي الإقليمي، ويزيد من فرص نجاحه.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

السقا، محمد إبراهيم (٢٠٠٢م) تحليل الكفاءة الفنية للبنوك بدولة الكويت باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، *المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Berger, A.N. and Humphrey, D.B.** (1991) The Dominance of Inefficiencies Over Scale and Product Mix Economies in Banking, *Journal of Monetary Economics*, **28**(1): 117-148.
- Berger, A.N. and Mester, L.J.** (1997) "Inside the black box: What explains differences in the efficiencies of financial institutions?" , *Journal of Banking and Finance*, **21**: 895-947.
- Darrat, A., Topuz, D. and Yousef, T.** (2002) "Assessing Cost and Technical Efficiency of banks in Kuwait", *presented in the ERF's 8th Annual Conference in Cairo*, (January).
- Griliches, Z.** (1993) *Output Measurement in Service Sectors*, Chicago: University of Chicago Press.
- Limam, I.** (2003) "A Comparative Study of GCC Banks Technical Efficiency", *ERF Working Paper* No. 0119.

- Sealey, C.W. and Lindley, J.T.** (1977) "Inputs, Outputs and a Theory of Production and Cost at Depository Financial Institutions", *Journal of Finance*, **32**(4): 1251-1266.
- Shams, K. and Molyneux, P.** (2003) "Are GCC Banks Efficient?" in: **Hussein, K. and Omran, M.** (eds.) "*Financial Development in Arab Countries*" in, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank Jeddah, Saudi Arabia.
- Sherman, H.D. and Gold, F.** (1985) Bank Branch Operating Efficiency: Evaluation with Data Envelopment Analysis, *Journal of Banking and Finance*, **9**: 279-315.

Will Kuwait Be A Regional Financial Center: Analyzing the Technical and Profit Efficiency of Commercial Banks in Kuwait as Compared to Other GCC Banks

M.I. Al-Saqqqa

*Department of Economics, College of Administrative Science
Kuwait University, Kuwait*

Abstract. The study attempts to analyze the technical efficiency of the banking system in Kuwait vis-à-vis other banking systems in the GCC region using data envelopment analysis, in order to assess the relative competitiveness of the banking system in Kuwait and to evaluate its capacity to effectively play the role as a regional financial center if Kuwait decided to press ahead for that project. The study uses two different approaches to assess technical efficiency; the production approach and the financial intermediation approach. Profit efficiency is also calculated for different banking systems in the area. The results of the study show that, compared to other banks in the region, the banking system in Kuwait is generally technically inefficient. It is also less efficient in terms of profit efficiency. None of the Kuwaiti banks appear in the peer group of banks, and only one bank was found to be among the best performers in the area. The results cast doubts about the ability of the current banking system of Kuwait to effectively work as the region's financial center.